

تعزيز تشريعات إدارة الطوارئ في نيوزيلندا

تعد نيوزيلندا عرضة لمجموعة واسعة من المخاطر التي قد تتسبب بكارث، مثل الفيضانات، وحرائق الغابات، والأوبئة، والزلازل، أو خراب في البنية التحتية. ويجب علينا كدولة أن نتعلم من حالات الطوارئ السابقة لتعزيز قدرتنا على الصمود لمواجهة الكوارث.

تعتزم الحكومة إصدار تشريع جديد في وقت لاحق من هذا العام لغرض تعزيز وتحديث الكيفية التي تواجه بها نيوزيلندا مخاطر حالات الطوارئ، وسيحل هذا التشريع محل قانون إدارة الطوارئ للدفاع المدني لعام 2002 (قانون CDEM).

وكجزء من هذه العملية، ترغب الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ (NEMA) في سماع آرائكم حول القضايا والخيارات التي تم تحديدها في وثيقة المناقشة. ستساعد آرائكم ومقترحاتكم NEMA في إبلاغ توصياتنا للحكومة بشأن محتوى التشريع.

عملية التشاور

يمكنك العثور على وثيقة المناقشة الكاملة والمزيد من المعلومات حول كيفية إبداء رأيك على موقع NEMA الإلكتروني.

Emergency Management Bill consultation

وسيُغلق باب الاستشارة لل عامة في الساعة 5 من مساءً يوم 13 مايو 2025.

ما هو عمل قانون إدارة الطوارئ للدفاع المدني؟

يعمل القانون CDEM على تزويد:

- الهيئات الحكومية والحكومة المحلية وخدمات الطوارئ والمرافق الحيوية (مثل شبكة الكهرباء) بأدوار ومسؤوليات تخص إدارة الطوارئ
- صلاحيات استثنائية يمكن استخدامها لحماية الناس وإدارة العواقب عند حدوث حالة الطوارئ
- متطلبات التخطيط لإدارة الطوارئ على المستوى الوطني والمحلي
- القدرة على تحديد توقعات ومعايير أكثر تفصيلاً لإدارة الطوارئ من خلال اللوائح أو الوثائق غير التشريعية.

لماذا اقتضت الحاجة إلى التغيير التشريعي؟

لقد أظهر التحقيق الذي أجري بعد إعصار جابرييل وغيره من المراجعات أن هناك حاجة إلى إدخال تحسينات على قانون CDEM ونهج إدارة الطوارئ على أرض الواقع.

وتعتزم الحكومة الرد على الاستفسارات والمراجعات من خلال تقديم تشريعات جديدة، فضلاً عن التحسينات غير التشريعية (مثل التدريب). تتوفر معلومات إضافية حول مجالات تركيز الحكومة بشأن هذا العمل على موقع NEMA الإلكتروني:

Strengthening disaster resilience and emergency management

وفيما يلي ملخص للأهداف التي اقترحتها الحكومة للتشريع الجديد، والقضايا المتعلقة بها. كما وقمنا أيضاً بتقديم ملخصاً للخيارات المتاحة لمعالجة القضايا التي يتناولها الهدف الأول، لاعتقادنا بأهميتها الخاصة للمجتمعات.

الهدف 1: تعزيز مشاركة مجتمع الماوري وعشائره

لكل فرد دورًا يلعبه في إدارة الطوارئ - قبل وقوع الكارثة وأثناءها وبعدها.

تريد الحكومة تحقيق نهج "المجتمع بأكمله" لإدارة الطوارئ، حيث يمكن للمجتمعات المحلية أن تعمل جنبًا إلى جنب مع نظام الطوارئ "الرسمي".

وهذا يعني وجود نظام لإدارة الطوارئ يتمتع بفهم جيد إلى تنوع احتياجات المجتمعات، وخاصة تلك التي قد تواجه نتائج أسوأ. ويعني هذا أيضًا وجود نظام يمكنه الاستفادة من الخبرات والموارد التي تقدمها عشائر الماوري، ومجموعات المجتمع، والشركات، والمتطوعين، والمنظمات الأخرى قبل حالات الطوارئ وأثناءها وبعدها.

القضايا والخيارات التي ننظر إليها في إطار هذا الهدف هي:

1. تلبية تنوع احتياجات الأشخاص والمجتمعات

تتضمن الخيارات ما يلي:

- (1) توفير معلومات لإدارة الطوارئ مفصلة خصيصًا للمجموعات المختلفة مستندة على احتياجاتهم أو اهتماماتهم المحددة
- (2) إلزام خطط الطوارئ الحكومية المحلية بالنظر في احتياجات الأشخاص الذين قد يتأثرون بشكل غير متناسب بحالات الطوارئ
- (3) إلزام مدير NEMA التشاور مع ممثلي المجتمعات المتضررة بشكل غير متناسب لإبلاغ التخطيط الوطني

2. تعزيز وتمكين مشاركة عشائر الماوري في إدارة الطوارئ

تتضمن الخيارات ما يلي:

- (1) إعطاء أهمية لدور عشائر الماوري في الخطط والتوجيه وإعدادات السياسات الأخرى
- (2) طلب تمثيل عشائر الماوري في هيئات صنع القرارات لإدارة الطوارئ لدى الحكومة المحلية
- (3) إلزام الحكومة المحلية بالتعاون مع عشائر الماوري أثناء تطوير خطط إدارة الطوارئ
- (4) إلزام مدير NEMA بطلب المشورة بشأن مصالح الماوري ومعرفتهم لإبلاغ التخطيط الوطني

3. تعزيز وتمكين مشاركة المجتمعات في إدارة الطوارئ

تتضمن الخيارات ما يلي:

- (1) توفير معلومات وإرشادات أفضل للمجموعات المجتمعية
- (2) إلزام تبين خطط الطوارئ لدى الحكومة المحلية الكيفية التي تتعامل بها مع عروض المساعدة من العامة

4. الاعتراف بأن الأشخاص والشركات والمجتمعات غالبًا ما يكونون أول من يستجيب في حالات الطوارئ

تتضمن الخيارات ما يلي:

- (1) توفير حماية قانونية أكبر للأشخاص الذين يتصرفون بحسن نية أثناء حالة الطوارئ
- (2) تمكين التعويض، في ظروف معينة، بشأن تكاليف العمالة عندما يتم تكليف الأشخاص من سلطات إدارة الطوارئ

الهدف 2: توفير المسؤوليات والمسائلة الواضحة على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية

- يوجد لدى مجموعة واسعة من المنظمات أدوار ومسؤوليات في كيفية إدارة الطوارئ. وقد تم تحديد هذه الأدوار والمسؤوليات في قانون إدارة الطوارئ CDEM وغيرها من الوثائق التشريعية.
- تود الحكومة التأكد من وضوح الأدوار ومن سيقوم بها، وكيف ستعمل المنظمات معًا، وأن تكون هناك حدود مسائلة واضحة لأولئك الذين لديهم مسؤوليات قانونية بموجب قانون CDEM.
- القضايا التي ننظر إليها في إطار هذا الهدف هي:
5. توجيه وتحكم أكثر وضوحًا في الاستجابة التشغيلية الشاملة لحالات الطوارئ، بما في ذلك عندما لا يتم إعلان "حالة الطوارئ"
 6. تعزيز القيادة الإقليمية وتنسيق إدارة الطوارئ - من خلال توضيح الأدوار والمسؤوليات والمسائلة وتعزيز الأداء
 7. ضمان إمكانية إبقاء تحديث خطط إدارة الطوارئ

الهدف 3: تمكين مقياس أعلى للحد الأدنى من معايير إدارة الطوارئ

- تقوم السلطات المحلية بإدارة العديد من المخاطر، مع الخيارات التي تقدمها إدارة الطوارئ التي تعتمد فيها على المعرفة المحلية وسياقها الفريد.
- ورغم أن هذا النهج يشكل قوة، فإن الحكومة تريد ضمان وجود نتائج مقبولة للشعب في جميع أنحاء نيوزيلندا.
- القضايا التي ننظر إليها في إطار هذا الهدف هي:
8. تعزيز القدرة على تحديد التوقعات الوطنية ومراقبة قضايا الأداء ومعالجتها في حالة فشل الأفراد أو المنظمات في الوفاء بمسؤولياتهم القانونية
 9. تعزيز إدارة مخاطر الكوارث على مستوى الحكومة المحلية
 10. تعزيز مراعاة تراث الماوري، وتراث الثقافات الأخرى، والحيوانات (بما في ذلك الحيوانات الأليفة، والحيوانات المستخدمة في العمل، والثروة الحيوانية، والحياة البرية) أثناء حالات الطوارئ وبعدها

الهدف 4: تقليل احتمالية تعطيل الخدمات الأساسية

- تعتمد رفاهيتنا على الخدمات الأساسية التي تلبي احتياجاتنا الأساسية، وتحافظ على سلامتنا، وتسمح لنا بعيش حياتنا الطبيعية. فنحن لا ندرك في كثير من الأحيان مدى اعتمادنا على هذه الخدمات، مثل الكهرباء أو الاتصالات أو نظام العدالة، حتى نتعرض لما يعطلها.
- وترغب الحكومة في تقليل تأثير حالات الطوارئ على هذه الخدمات، لمساعدة المجتمعات على الاستمرار في العمل بشكل طبيعي أو العودة إلى وضعها الطبيعي في أسرع وقت ممكن.
- القضايا التي ننظر إليها في إطار هذا الهدف هي:
11. الحد من التعطيل الحاصل في البنية التحتية التي توفر بدورها الخدمات الأساسية، بما في ذلك من خلال معرفة مجموعة أوسع من البنى التحتية، وتعزيز التخطيط، والحد من الحواجز أمام التعاون وتبادل المعلومات
 12. الضمان أن تأخذ جميع المنظمات الحكومية التي تقدم خدمات أساسية في اعتبارها كيفية التقليل من احتمالية انقطاع هذه الخدمات في حالات الطوارئ

الهدف 5: ضمان وجود الصلاحيات المناسبة عند حدوث حالة طوارئ

أثناء حالة الطوارئ المعلنة رسمياً، أو خلال المراحل الأولية للتعاافي منها، يمنح قانون إدارة حالات الطوارئ (CDEM) إمكانية الوصول إلى صلاحيات استثنائية للمساعدة في التعامل مع المخاطر التي تهدد الحياة أو الممتلكات أو الحد من شدة وطأة حالة الطوارئ.

وتود الحكومة من التأكد من أن عملية الوصول إلى هذه الصلاحيات الطارئة، ومن يمكنه استخدامها، مناسبة للغرض.

القضايا التي ننظر إليها في إطار هذا الهدف هي:

13. إمكانية الوصول بشكل آمن إلى الطرق المغلقة والمناطق المحظورة الأخرى

14. ضمان حصول الأشخاص المناسبين على الصلاحيات الممنوحة أثناء الطوارئ على المستوى المحلي

15. ضمان إمكانية الإعلان عن حالة الطوارئ بكفاءة وفعالية، مثل استخدام التوقيعات الإلكترونية على الإعلانات

16. توضيح من يقوم بدور الإعلان عن حالة الطوارئ المحلية

أبدِ رأيك

إن القضايا والخيارات الموضحة في وثيقة المناقشة هي قضايا أولية فقط. ولغرض إبلاغ توصياتنا بشأن محتوى التشريع الجديد، نود أن نسمع آراءكم حول:

- كيفية قيامنا بوصف المشكلة
- الفوائد أو المخاطر المحتملة للخيارات (بما في ذلك إخبارنا إذا كان هناك أي خيارات تفضلها ولماذا)
- أية أفكار جديدة أو خيارات بديلة.

لإرسال آرائك، يرجى استخدام نموذج العريضة الموجود على موقعنا الإلكتروني أو مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني

EmergencyManagementBill@nema.govt.nz

Emergency Management Bill consultation

يجب أن تقدم العرائض باللغة الإنجليزية أو تي ريو ماوري. قد تتم مشاركة آرائك ومقترحاتك مع وكالات حكومية أخرى، أو قد يتم نشرها على موقعنا الإلكتروني، أو مشاركتها ردًا على طلب قانون المعلومات الرسمية. إذا قمت بتقديم معلومات لا ترغب في مشاركتها (مثل اسمك)، فيرجى ذكر ذلك بوضوح في رسالة البريد الإلكتروني الملحقة بعريضتك، مع التنويه عن الأجزاء التي ترغب في حجبها وأسباب قيامك بذلك.

لمعرفة ما يمكنك أنت أو مجتمعك القيام به للاستعداد لحالات الطوارئ، تفضل بزيارة:

<https://getready.govt.nz/>